

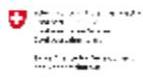
# إعادة دمج القوات اليمنية المتحاربة: دروس مستخلصة من حالات أخرى

أميت جوبتا

تم إعداد هذا التقرير من قبل منتدى الاتحادات الفيدرالية



يحظى منتدى الاتحادات الفيدرالية بالدعم من حكومات كندا وإثيوبيا وسويسرا والبرازيل وألمانيا



إعادة دمج القوات اليمينية المتحاربة:

دروس مستخلصة من حالات أخرى

أميت جوبتا

## المحتويات

- ١ . مقدمة ..... ٥
- ٢ . طرق تسوية حالات التمرد العرقي ..... ٦
- ٣ . دراسة الحالات ..... ٧
- ٣-١ الهند ..... ٧
- ٣-١-١ حيدر أباد ..... ٨
- ٣-١-٢ الجيش الوطني الهندي ..... ٨
- ٣-١-٣ ميزورام ..... ٩
- ٣-١-٤ جميع المنظمات المسلحة العرقية الأخرى في الهند ..... ١٠
- ٣-٢ لبنان ..... ١٢
- ٣-٢-١ الدروس المستخلصة من لبنان ..... ١٤
- ٣-٣ الإمارات العربية المتحدة ..... ١٧
- ٣-٤ ميانمار ..... ٢٠
- ٣-٤-١ الدروس المستخلصة من ميانمار ..... ٢١
- ٤ . الدروس المستخلصة لليمن ..... ٢٢
- ٥ . عن الكاتب ..... ٢٩

## ١ . مقدمة

بعد سنوات من القتال الذي أدى إلى سقوط مئات الآلاف من القتلى وتسبب في حدوث كارثة إنسانية، فإنه قد يكون هناك ضوء في نهاية النفق لحل الصراع في اليمن. سحبت الولايات المتحدة الأمريكية، تحت إدارة بايدن، دعمها للمجهود الحربي السعودي في البلاد، وألغت قرار إدارة ترامب بتصنيف قوات الحوثيين (أنصار الله) كإرهابيين. المملكة العربية السعودية، التي كانت ذات يوم تقود تحالفاً يضم ١٠ دول في اليمن، أصبحت الآن تقف بمفردها ضد القوات المسلحة غير الحكومية في ذلك البلد. يزيد هذا المشهد الجديد من فرص جلوس الرياض على طاولة محادثات السلام.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الصراع الداخلي المستمر، فإن معظم أطراف الحرب الأهلية اليمنية لا تدعو إلى الانفصال وتشكيل دول مستقلة. والطرف الوحيد الذي لا يزال متمسكاً بهذه الدعوة هو المجلس الانتقالي الجنوبي، والذي قد لا يكون قادر على الحفاظ على نفسه كدولة مستقلة.

السؤال المطروح هنا: هل هذه نهاية لعبة أم موقف للمساومة؟ بدلاً من ذلك، بالنسبة لمعظم الجماعات في البلاد، لا يزال هناك التزام بنوع من النظام الفيدرالي الناشئ عن عملية السلام – على الرغم من عدم وضوح الشكل الذي سيتخذه النظام. في حين أن الوضع في اليمن لا يزال متقلباً، فإن أي اتفاق لسلام مستدام سيتطلب تقاسم السلطة وهيكل فيدرالي وخطوات ملموسة لتسريح ودمج أفراد القوات المسلحة السابقين في مجتمع ما بعد الحرب ومؤسساته.

## ٢. طرق تسوية حالات التمرد العرقي

ينبغي أن ننظر إلى الجهود السابقة في بلدان أخرى شهدت نزاعات داخلية – الهند ولبنان وميانمار – فضلاً عن حالة الإمارات العربية المتحدة، حيث فيها توحيد القوات المتنافرة في جيش مشترك، مما يشير إلى أن الأمثلة السابقة لإعادة الدمج قد تكون مفيدة في السياق اليمني.

لمعرفة الآثار المترتبة على اليمن في هذه الحالات، فإنه من الضروري دراسة القضايا التالية في كل سياق:

- ما هو السياق التاريخي والسياسي الذي تم فيه دمج القوات المسلحة في دراسة الحالات المختلفة؟
- ما هي الخيارات الهيكلية لتضييق هوة الخلافات السياسية والحفاظ على الحكم الذاتي، وفي نفس الوقت تعزيز التسريح والدمج؟
- ما هي خيارات الحوافز التي تستند إلى كيفية إدراك كل جماعة من الجماعات المسلحة للقيمة وما الذي يمكن أن تقبله كمقايضات مقابل إلقاء أسلحتها وقبول المساءلة عن الامتثال؟

فضلاً عن ذلك،

- ما هي التجارب العامة للخيارات المستخدمة في دراسة الحالات التي تمت تغطيتها في الاستعراض المكتبي؟
- ما هي الدروس الرئيسية التي يجب تعلمها؟

## ٣. دراسة الحالات

### ٣ - ١ الهند

استندت الجهود الهندية لجلب الجماعات المتحاربة والإرهابيين والمنظمات المسلحة العرقية إلى حظيرة الدولة إلى نهج متعدد الجوانب استفاد من سلطة الدولة في اتخاذ تدابير قهرية، فضلاً عن قدرتها، كديمقراطية، على استيعاب وجهات النظر المختلفة، مهما كانت ناقصة، في التيار العام الوطني. تم بناء هذه النهج في السياسات بمرور الوقت، مع نمو منحى التعلم للحكومة الهندية في كل تحد من التحديات المتعاقبة للهيكلة الفيدرالي ووحدة البلاد. وجاءت هذه التحديات من جماعات داخلية تسعى إلى ثورة أو إصلاح سياسي، وجماعات انفصالية تريد الاستقلال عن الاتحاد الهندي.

كانت هذه التحديات، في بعض الحالات، تحظى بالمساعدة من جهات خارجية تقدم الدعم الدبلوماسي والعسكري والمالي للجماعات المتمردة. استند الرد الهندي على الدروس المستفادة من تقسيم البلاد وتحديات بناء الدولة التي نشأت خلال السنوات اللاحقة.

عندما نالت الهند استقلالها في عام ١٩٤٧، واجهتها تحديات متعددة تمس سلامة أراضيها وبنيتها الديمقراطية:

- تم تقسيم البلاد ولم يتم تحديد الحدود الجغرافية النهائية للهند وباكستان.
- أدى تمرد في الجيش الهندي الملكي إلى إنشاء قوة قتالية، الجيش الوطني الهندي، والتي قاتلت إلى جانب اليابانيين، وكان السؤال المطروح يتعلق بكيفية التعامل مع المقاتلين السابقين.
- عقب فترة وجيزة من الاستقلال، عانت البلاد من انتفاضة شيوعية في جزء من الهند.
- بحلول الخمسينيات من القرن الماضي، أنشأت مجموعات عرقية مختلفة في شمال شرق الهند منظمات مسلحة عرقية لتحدي سلطة الحكومة الهندية والسعي إلى الاستقلال النهائي.

في عام ١٩٤٧، كانت هناك مؤشرات قوية على أن البلاد ربما لا تبقى ككيان إقليمي واحد، وبدلاً من ذلك، يمكن أن تنقسم إلى عدة بلدان. كان التقسيم قد قسم البلاد إلى ثلاثة أجزاء - الهند وباكستان الغربية وباكستان الشرقية - ويُقدَّر أن أكثر من مليون شخص لقوا مصرعهم في التطهير العرقي الذي حدث بعد إعلان الاستقلال. الأسوأ من ذلك، تم منح الممالك السابقة في البلدين خيار إما الانضمام إلى الهند أو باكستان أو البقاء ككيانات مستقلة. سعى نواب جوناغار، الذي كانت

أغلبية سكانه من الهندوس، للانضمام إلى باكستان، لكن انتفاضة شعبية أجبرته على الفرار من البلاد والانتقال بشكل دائم إلى باكستان بينما قرر كل من نواب حيدر آباد ومهراجا كشمير البقاء مستقلين.

### ٣-١-١ حيدر آباد

استخدمت الدولة الهندية القوة لاستعادة حيدر آباد بعد أن رفض نواب الانضمام إلى الاتحاد الهندي. غير أنه هناك رأي آخر: نظرية مفادها أن الحكومة الهندية نفذت الغزو إلى حد كبير لمواجهة التحريض الشيوعي المتزايد في الولاية. في إطار "إجراءات حفظ الأمن" هذه، تمت الاستعانة بثمانية من جيوش الولايات الأميرية السابقة إلى جانب القوات المسلحة الهندية النظامية. بينما كانت عملية حيدر آباد ناجحة، لم تتمكن الهند من استعادة سوى جزء من ولاية جامو وكشمير، التي اختارت أيضاً الاستقلال في البداية، عندما صدت الهند القوات الباكستانية النظامية وغير النظامية في حرب استمرت من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٤٨.

### ٣-١-٢ الجيش الوطني الهندي

الجانب الثاني الذي كان له تداعيات أمنية مهمة كان يتعلق بما يجب فعله بالقوات التي قاتلت إلى جانب اليابانيين مثل الجيش الوطني الهندي. كانت الآراء في الهند منقسمة بشدة مع الضباط البريطانيين في الجيش الهندي الملكي الذين أرادوا محاكمتهم وإعدامهم كمتمردين، بينما كان عامة الشعب الهندي أكثر تعاطفاً ورأوا في الجنود أبطالاً للنضال الهندي من أجل الحرية. حوكم أربعة من قادة الجيش الوطني الهندي في محاكمة علنية وحُكم عليهم بالنفي مدى الحياة - وهو حكم كان قائد الجيش الهندي مجبراً على إلغائه بسبب الاحتجاجات الشعبية الواسعة. ثم تمرد آخر من قبل عناصر من البحرية الهندية الملكية، إلى جانب حالات عصيان طفيفة من قبل ضباط الصف والجنود في أجزاء مختلفة من الهند، دفعت بالحكومة البريطانية إلى استنتاج أنها لم تعد قادرة على الاعتماد على القوات الهندية لتكون حصناً للراج البريطاني في الهند<sup>١</sup>.

ما حدث لجنود الجيش الوطني الهندي كان مثيراً للاهتمام. كما يشير كوهين، كانت القوات المسلحة الهندية التي ظلت موالية للبريطانيين قلقة من أن تعفو الإدارة البريطانية والحكومة الهندية الجديدة عن جنود الجيش الوطني الهندي بسهولة، مما يسمح لهم بالانضمام إلى القوات المسلحة الهندية.

أيضاً، كانت القوات المسلحة الهندية الموالية تخشى أن تفضل الحكومة الهندية الجديدة قدامى المحاربين في الجيش الوطني الهندي على القوات التي حافظت على الانضباط وظلت ودية لقسمة. لم يحدث أي من هذا إذ أنه لم يُسمح لأي جندي من الجيش الوطني الهندي بالانضمام إلى الجيش: أدركت القيادة القومية الجديدة أنها بحاجة إلى جيش محترف ولا يخوض في غمار السياسة. وهكذا سعى القادة الهنود إلى طمأنة الجيش بأن الانضباط الذي تم تحقيقه في ظل نظام أنشأته بريطانيا سيستمر. أيضاً، وبينما

<sup>١</sup> جون إم ماير، "تمرد البحرية الملكية الهندية في عام ١٩٤٦: المنافسة القومية والعلاقات المدنية - العسكرية في الهند ما بعد الحرب"، مجلة تاريخ الإمبراطورية والكونولت، ٤٥:١ (٢٠١٧)، ص ٤٧.

تم إعادة دمج جنود الجيش الوطني الهندي في المجتمع الهندي من خلال منحهم وظائف في إدارات حكومية أخرى، فإنه لم يُسمح لهم بالانضمام إلى الجيش<sup>٢</sup>.

### ٣-١-٣ ميزورام

نُهج الهند الآخر في التعامل مع المتمردين السابقين - وهو النهج الأكثر نجاحاً - كان ذلك الذي تم إتباعه في ولاية ميزورام. قضية كشمير معقدة للغاية بحيث أنه من غير الملائم التطرق إليها هنا نظراً لأنها أيضاً نزاع بين دولتين - باكستان والهند - على إقليم متنازع عليه. هذه القضية أكثر تعقيداً أيضاً لأن جزءاً كبيراً من الولاية السابقة تم منحه للصين من قبل باكستان في تسوية حدودية واستولت بكين على جزء كبير منه في الحرب الصينية الهندية في عام ١٩٦٢. علاوة على ذلك، كان رد فعل الهند الأخير هو تقسيم الولاية وإلغاء الوضع الخاص الذي كانت تتمتع به، وتنفيذ حملة قمع قوية في الولاية، وبالتالي تغيير الواقع السياسي على الأرض. تبعاً لذلك، تم تجميد النشاط السياسي في الولاية. حتى يُعاد فتح الحوار السياسي، فإنه لا طائل من الحديث عن إمكانية تطبيق دروس مستخلصة من كشمير.

من ناحية أخرى، قدمت ميزورام دروساً لحل الصراع وإعادة دمج المتمردين في صميم المجتمع.

إحدى ولايات شمال شرق الهند، ولاية ميزورام، كانت تهيمن عليها تقليدياً نخبة من غير الميزو الأساميين لأن قبائل التلال المختلفة كانت مشمولة جميعها في ولاية ضخمة واحدة تسمى آسام. وصلت الأمور إلى ذروتها مع المجاعة التي حدثت في أوائل الستينيات من القرن الماضي، والتي تركت سكان ميزو يتضورون جوعاً وأدت الاستجابة غير الكفؤة من قبل حكومة الولاية إلى اندلاع تمرد<sup>٣</sup>. كان الرد الأولي للحكومة الهندية شديد الوطأة، في ظل استخدام القوة العسكرية بما في ذلك القوة الجوية - وهو أمر ادعى الهنود أنهم لن يستخدموه ضد مواطنيهم. أصبحت الحكومة الهندية لا تحظى بشعبية بشكل أكبر مع إعادة توطين السكان المدنيين في مواقع جديدة تسمى "القرى التقدمية والمحمية"<sup>٤</sup>. غير أنه، وبحلول أواخر السبعينيات، بدأت جبهة ميزو الوطنية في الانقسام، سواء لأسباب داخلية أو بسبب جهود وكالات الاستخبارات الهندية. رئيس وزراء ميزورام آنذاك، العميد سايلو، كان قادراً على إقناع عدد من المتمردين بالاستسلام والعودة إلى حظيرة المجتمع. بحلول أواخر السبعينيات، أدت محادثات السلام بين الحكومة الهندية وجبهة ميزو الوطنية إلى التوصل إلى اتفاق سلام في عام ١٩٨٦ تضمنت شروطه اتفاق مؤقت لتقسيم السلطة مع جبهة ميزو الوطنية ومنح ميزورام وضع الولاية الكاملة، وانتخابات شهدت وصول جبهة ميزو الوطنية إلى السلطة في الولاية.

<sup>٢</sup> ستيفن ب. كوهين، "سوحاس شاندرابوز والجيش الوطني الهندي"، مجلة شؤون المحيط الهادئ، شتاء ١٩٦٣ - ١٩٦٤، المجلد ٣٦، رقم ٤ (شتاء ١٩٦٣ - ١٩٦٤)، ص ٤٢٠.

<sup>٣</sup> سوبير بجاوميك، حالات التمرد في شمال شرق الهند: الصراع والخيار المشترك والتغيير، ورقة عمل رقم ١٠، ٢٠٠٧، مركز الشرق والغرب، واشنطن، ص ١٣ - ١٤.

<sup>٤</sup> بجاوميك، ص ١٣.

الملاح الرئيسية للاتفاق تضمنت ما يلي: "أن تخرج جبهة ميزو الوطنية إلى العلن بأسلحتها وذخائرها وعتادها، وأن تمتلك جبهة ميزو الوطنية لأحكام القانون، وأن تتم تسوية أوضاع وإعادة تأهيل مقاتلي جبهة ميزو الوطنية ومنح ميزورام وضع الولاية الكاملة، والحصانة القانونية لممارسات دينية معينة، ودفع أموال على سبيل الهبة للشهداء والتعويضات الحكومية عن الأضرار التي لحقت بالمحاصيل والممتلكات"<sup>٥</sup>.

ساد السلام في ميزورام منذ منتصف الثمانينيات، وكان الشاغل الرئيسي هو كيفية توفير خطط إعادة تأهيل أفضل للمقاتلين السابقين في جبهة ميزو الوطنية. بعد خمسة وثلاثين عاماً، تواصل الولاية السعي للحصول على المزيد من الأموال للمقاتلين السابقين نظراً لعدم منحهم الفرصة الكاملة للاندماج اقتصادياً في النظام<sup>٦</sup>.

أمكن التوصل إلى اتفاق ميزورام للسلام لعدة أسباب لم تكن مرتبطة فقط بقدرات الهند الديمقراطية وقوتها القهرية ولكن أيضاً بمنحني التعلم من جانب كل من القوات المسلحة غير الحكومية والحكومة. كان قرار الحكومة الهندية بفرض الفيدرالية على شمال شرق الهند وتقسيم ولاية آسام الضخمة إلى سبع ولايات منفصلة أمراً محورياً لدعم الاتفاق من قبل شعب ميزورام. أدت هذه الخطوة إلى التعبير عن هوية الشعب وسمحت له بمتابعة أجنداته السياسية والاقتصادية بشكل أكثر فعالية. أيضاً، أدركت الحكومة الهندية سرياً أن إجراءاتها القهرية، وعلى الأخص استخدام الغارات الجوية، أدت إلى تنفير السكان ودفعهم إلى دعم التمرد. تشكيل حكومة في الولاية، والمناقشات مع القوات المسلحة غير الحكومية للاستسلام، واتفاق السلام النهائي كلها أمور أحرزت قدراً أكبر من النجاح. أخيراً، اتخذت الحكومة الهندية قراراً بالتفاوض مع شعب ميزورام ككل، ممثلاً بجبهة ميزو الوطنية، بدلاً من تقسيم الحركة إلى مجموعات مختلفة ربما كان من الأسهل التفاوض معها. سمح ذلك بإبرام اتفاق سلام دائم.

من ناحية أخرى، لم تكن جبهة ميزو الوطنية قوة كبيرة على الإطلاق، وقد انتزعت قدرتها على استخدام شرق باكستان كملاذ آمن مع قيام دولة بنغلاديش. أيضاً، لم تتمكن جبهة ميزو الوطنية قط من الحصول على أي دعم مالي وعسكري واسع النطاق من قوى أجنبية مثل الصين وباكستان. وهكذا، وبحلول أوائل سبعينيات القرن الماضي، أصبح واضحاً لقيادة ميزو أن التسوية التفاوضية هي أفضل طريقة للمضي قدماً.

### ٣-١-٤ جميع المنظمات المسلحة العرقية الأخرى في الهند

لا يزال النجاح الهندي في جلب الجماعات المسلحة العرقية متبايناً. في حين تستمر حالات التمرد منخفضة المستوى في معظم مناطق الشمال الشرقي، إلا أنها لا تملك الأعداد أو القرب من قلب الهند السياسي لإحداث نوع الضرر الذي يمكن لجماعات في بلدان أخرى أن تلحقه بمراكز قوتها السياسية. بالتالي، حتى التمرد الماوي الكبير في وسط البلاد لم يؤد إلى هزات سياسية في العاصمة لأن التمرد كان يفتقر إلى القدرة على الإضرار بالمصالح السياسية الرئيسية للقيادة.

<sup>٥</sup> لالونديكا هنامي، "سلام دائم مع اتفاق ضعيف في ميزورام"، مجلة راينينغ آسيا، شتاء / ربيع ٢٠٢١، ص ٩٦ - ٩٧.  
<sup>٦</sup> "ميزورام تطلق المزيد من خطط إعادة تأهيل مقاتلي جبهة ميزو الوطنية السابقين: CM"، مجلة آوت لوك، ٢٦ فبراير ٢٠٢١.

ما هو السياق التاريخي والسياسي الذي تم فيه دمج القوات المسلحة في الهند؟ بوصفها الدولة الخلف، ورثت الهند بيروقراطية، جيش على النمط البريطاني وقانون بريطاني للعلاقات المدنية العسكرية. سعت قيادة ما بعد الاستقلال في الهند إلى إنشاء دولة فيدرالية – والتي أطلق عليها الهنود اسم الاتحاد بما أنها ستمنح الولايات المؤسسة سلطة أقل من سلطة الاتحاد الكلاسيكي – ومجموعة من الجماعات العرقية والدينية التي سعت إلى الاستقلال.

في ظل الالتزام بالديمقراطية والهيكلي الفيدرالي، والتشكيل النهائي لوحدة الولايات المؤسسة على أسس لغوية، أنشأ الهنود هيكلًا سياسيًا سمح باستيعاب جماعات متباينة. أتاحت لهم هذه الخطوة إنشاء أحزاب سياسية إقليمية قادرة على التعبير عن الهويات المحلية واكتساب السلطة على مستوى الولاية. أصبح رئيس جبهة ميزو الوطنية، لالدينجا، رئيس وزراء ميزورام عندما تم منحها وضع الولاية الكاملة في الاتحاد الهندي. يأمل الهنود في التوصل إلى حلول مماثلة في أجزاء أخرى من الشمال الشرقي حيث يواجهون حالات تمرد صغيرة أخرى.

قام الجيش الهندي الملكي وخليفته، الجيش الهندي، بإنشاء كتائب وأفواج على أسس عرقية وطبقية، مما سمح بالتالي بمسار سهل لضم القوات المسلحة السابقة غير الحكومية إلى النظام. كان هذا هو الحال بشكل خاص مع ولاية ناجالاند. سعت حركات الناجا العرقية للانفصال عن الهند وكان الرد الأولي للحكومة الهندية هو استخدام الجيش لقمع السكان.

نشأت انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من المشاكل من هذا النهج، وحاولت الحكومة الهندية أيضاً بنجاح إلى حد ما تقسيم حركة الناجا إلى مجموعات مختلفة. في حين أن هذا الأمر أدى إلى إبطاء زخم حركة الناجا حيث تقاطلت المجموعات المختلفة مع بعضها البعض، إلا أنه لم يساعد في الخطة طويلة المدى لإحلال السلام في الولاية. وافقت الحكومة أخيراً على منح ناجالاند وضع الولاية الكاملة في عام ١٩٦٣ وحدثت أول حالة من حالات الاستسلام العديدة من قبل القوات المسلحة غير الحكومية في ناجا. بحلول عام ١٩٧٠، وفي إطار جهودها لدمج الولاية في الاتحاد الهندي، قررت الحكومة إنشاء كتبية الناجا التي تم تجنيد ٦٩ فرد من المتمردين السابقين فيها<sup>٧</sup>.

أيضاً، أنشأت الحكومة قوة شبه عسكرية وطنية مسلحة قوامها أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ فرد، والتي سمحت على عكس الجيش بالتجنيد على أساس الفعل الإيجابي وضمت مجموعات من المناطق التي تم فيها حل حالات التمرد أو تراجعت إلى مستويات مقبولة. نظراً لأن العديد من قبائل الناجا تقع ضمن ما تسميه الهند القبائل المجدولة – التي كانت تُسمى سابقاً القبائل المنبوذة – فقد سمح لها ذلك بالتجنيد التفضيلي في القوات شبه العسكرية. على عكس الجيش، فإن معايير هذه الخدمات أقل، لكن القوات شبه العسكرية توفر جميع مزايا الوظيفة الحكومية بما في ذلك المعاش التقاعدي والرعاية الصحية<sup>٨</sup>. واحدة من أنجح

<sup>٧</sup> سوميت واليا، صاندو الرؤوس في كارجيل: فوج الناجا، إنديان ديفينس ريفيو، (طبعة الإنترنت)، ٢١ يوليو ٢٠١٩.

<sup>٨</sup> كيم ه. تران، "تأثير الهوية: فحص التنوع في قوات الأمن الهندية"، مجلة كولومبيا الجامعية لدراسات جنوب آسيا، المجلد الأول، العدد ٢، ٢٠١٠، ص ٣٤.

القوات شبه العسكرية في تجنيد القبائل من شمال شرق الهند كانت بنادق آسام، التي تقوم بدوريات على الحدود الشرقية وتشارك في عمليات مكافحة التمرد<sup>٩</sup>.

هذه الطريقة في دمج الجماعات المتمردة في الهيكل الأمني للأمة لم تكن ناجحة دائماً. كانت هذه الجماعات، خاصة في الشمال الشرقي، صغيرة نسبياً ولم تكن قادرة على خلق تحديات كبيرة للدولة الهندية. لذلك، فقد رأت ميزة إلقاء أسلحتها لأن الشروط التي قدمتها الحكومة الهندية كانت مقبولة لهذه الجماعات. غير أنه في مناطق أخرى مثل كشمير، أدى الدعم المتواصل من باكستان للقوات المسلحة غير الحكومية إلى جعل السيطرة على التمرد وإعادة تأهيل المتمردين السابقين عملية أكثر صعوبة.

## ٣-٢ لبنان

هناك العديد من أوجه التشابه بين الحرب الأهلية اللبنانية التي دامت ١٥ عاماً والحرب في اليمن. قاتلت الميليشيات المتحاربة المنظمة على أسس دينية بعضها البعض، وفي بعض الأحيان، قاتلت إخوانها في الدين في مساعٍ للحصول على قوة أكبر. أيضاً، تدخلت أطراف خارجية، إسرائيل وسوريا، وقدمت الأسلحة والمساعدة لوكلائها في الصراع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجيش اللبناني، الذي كان يمكن أن يكون قوة لحفظ السلام من خلال الفصل بين أو إخضاع الفصائل المتحاربة، تم إبعاده أساساً عن الصراع بسبب السياسة الطائفية في لبنان. لاستخدام الجيش، كان الأمر يتطلب موافقة الرئيس المسيحي ورئيس الوزراء المسلم على ذلك، وبما أن ذلك لم يكن ممكناً، بقي الجيش في ثكناته. بدلاً من أن يكون قوة لحفظ سلام، شهد الجيش انشقاقات واسعة النطاق حيث عاد المجندون إلى ديارهم أو انضموا إلى ميليشيات إخوانهم في الدين. وفقاً لشاه ودالتون، ترك حوالي ٨٠٪ من العسكريين الهيكل الرسمي، تاركين وراءهم قذيفة مجوفة أصبحت غير فعالة أكثر عندما حدث انقسام في الجيش بين الفصيلين المتنافسين التابعين لكل من عون ولبود<sup>١٠</sup>.

أدى اتفاق الطائف الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٨٩ إلى إنهاء الصراع في عام ١٩٩٠ ووضع إطاراً لتسريح الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمجها، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات نحو إصلاح قطاع الأمن في البلاد. أيضاً، دعا اتفاق الطائف إلى إعادة دمج حوالي ٣٠,٠٠٠ فرد من أفراد الميليشيات السابقين في الجيش وقوات الأمن.

كما هو الحال في أي جهود من هذا القبيل في وضع ما بعد الصراع، كانت النتائج متباينة بسبب مطالب الجماعات المختلفة وعدم قدرة الحكومة اللبنانية على إنفاذ أجزاء من الاتفاق. كان من المفترض أن يتم حل الميليشيات المختلفة، إلا أن حزب الله تم استبعاده من هذا الترتيب لأنه اعتبر مقاوماً لإسرائيل؛ وأيضاً لأن الدولة اللبنانية افتقرت إلى القدرة على نزع سلاح هذا التنظيم القوي بالقوة. اشتهر حزب الله بأنه يشكل مقاومة ضد الاعتداءات الإسرائيلية إذ أن الجيش النظامي لم يكن في وضع

<sup>٩</sup> أ. ك. شارما، بنادق آسام، IPSC، نيودلهي، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠١.

<sup>١٠</sup> حجاب شاه وميليسا دالتون، التلاعب بالسياسة: المساعدات الدولية لقطاع الأمن والدور المتغير للجيش اللبناني، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، سبتمبر ٢٠٢٠، ص ٢.

يسمح له بردع القوات الإسرائيلية. أيضاً، كانت هناك خشية من أن استخدام الجيش من شأنه أن يدفع إسرائيل إلى إصدار أوامر بتنفيذ أعمال انتقامية ساحقة. فضلاً عن ذلك، اكتسب حزب الله مصداقية في الأوساط اللبنانية حيث لم يخطر التنظيم في عمليات قتل واسعة النطاق داخل البلاد على الرغم من أنه حارب الميليشيات المتناحرة.

في لبنان، لم يكن لدى البلد الموارد المالية اللازمة أو الالتزام السياسي لمداواة جراح الحرب وإحداث تغييرات جوهرية بشكل فعال. كانت الحكومة اللبنانية أكثر نجاحاً في تسريح ودمج الميليشيات الأخرى وفي البدء في تغيير تركيبة الجيش اللبناني الذي أصبح رمزاً للوحدة الوطنية في البلاد.

لم يتمكن لبنان من بناء قوة عسكرية كبيرة كان يمكن أن تكون مصدراً لاستخدام المقاتلين السابقين. تحققت إعادة دمج أفراد الميليشيات السابقين من خلال استيعاب بعضهم في الجيش والبعض الآخر في الأجهزة الأمنية الأخرى في البلاد على الرغم من أن الأعداد الفعلية كانت أقل بكثير من تلك المتوخاة في اتفاق السلام. تشير التقديرات إلى أنه من بين ٣٠,٠٠٠ فرد من أفراد الميليشيات، تم استيعاب حوالي ٦,٠٠٠ فرد فقط في الجهاز الأمني للدولة<sup>١١</sup>.

الأكثر نجاحاً كانت محاولة إعادة بناء الجيش اللبناني من الصفر، والذي كان المسيحيون يهيمنون على قيادته. كان يُنظر إلى قيادة الجيش على أنها الطريق إلى رئاسة البلاد، وهو منصب مخصص لشخص مسيحي. كان القصد جعل الجيش ممثلاً بالتساوي بين كل من المسلمين والمسيحيين، إلا أن تحقيق هذا الهدف كان مقيداً بواقع المجتمع اللبناني. كان المسيحيون في لبنان يميلون بشكل متزايد إلى عدم الانضمام إلى الجيش، وبدلاً من ذلك، هاجروا لتجنب التجنيد الإجباري. نتيجة لذلك، أصبحت تركيبة الجنديين في الجيش من المسلمين إلى حد كبير بينما يضم سلك الضباط عدداً أكبر من المسيحيين.

المجال الذي نجحت فيه الحكومة اللبنانية بشكل أكبر تمثل في تحطيم الطابع الديني / الطائفي لوحدات الجيش. تم بناء الجيش اللبناني على أسس دينية من خلال تشكيل وحدات من الجماعات الدينية المختلفة، إلا أنه بعد اتفاق السلام، تم اتخاذ القرار بجعل الوحدات ذات هوية لبنانية وليس هوية دينية. نتيجة لذلك، تحول تمثيل الألوية لجماعة دينية واحدة إلى التعبير بشكل أكبر عن الهوية الوطنية.

ثمّة خطوة أخرى ناجحة من قبل الحكومة اللبنانية تمثلت في سحب الوحدات المجنّدة في جزء من البلاد ونشرها في مناطق أخرى. يمكن رؤية النجاح الجزئي للنهج اللبناني في إنجازين: باستثناء حزب الله، تم تفكيك جميع الميليشيات وتم دمج بعض أفرادها في الجيش أو حتى في مناصب إدارية أخرى للدولة. كما أن الجيش، الذي كان متفرجاً في الحرب الأهلية وفي الغزو الإسرائيلي، قد تم استخدامه بفعالية لقمع القوى المتطرفة داخل البلاد. وهكذا، هزم الجيش الميليشيا السنية، التي كانت على صلة بداعش، إلا أنه في صفقة توسط فيها حزب الله والحكومة السورية، سُمح للمقاتلين المتمردين بمغادرة لبنان.

<sup>١١</sup> إليزابيث بيكار، آفاق لبنان: تسريح الميليشيات اللبنانية، (أوكسفورد: مركز الدراسات اللبنانية، ٢٠٠٤)، ص ٧.

نجحت جهود الجيش اللبناني بسبب المساعدات التي قدمتها الجهات الخارجية - لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي - لبناء قدرات هذه القوات.

من ثم، وفي حين أن الجيش اللبناني لا يُعد قوة يمكنها الدفاع عن حدود البلاد، وذلك بسبب وجود إسرائيل الأكثر قوة في الجنوب وسوريا في الشمال، أصبح الجيش قوة يمكن استخدامها للقضاء على القوى المتطرفة المحلية. مع ذلك، تظل النقطة الشائكة هي حزب الله.

صنفت الولايات المتحدة الأمريكية حزب الله على أنه منظمة إرهابية وبالتالي رفضت العمل معه. بدلاً من بناء قدراته، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقويض موقف الجماعة في المجتمع اللبناني. في المقابل، سعت فرنسا إلى العمل مع حزب الله، مدركة الحقائق على الأرض وأن الاستقرار والأمن الحقيقيين يتطلبان تعاون تلك الجماعة.

هناك عدة استنتاجات من تجربة لبنان يمكن أن يكون تطبيقها مفيداً في سياقات مجتمعية وسياسية أخرى. أولاً، على الرغم من الحرب الأهلية وانقسام المجتمع على أسس دينية متعددة، فإنه لا يزال هناك اعتقاد بين غالبية اللبنانيين أنه لا يمكن تقسيم البلاد إلى دويلات صغيرة، ولكن بدلاً من ذلك، فإنها ينبغي أن تبقى ككيان سياسي موحد. ثانياً، وكما تُظهر حالة السماح لحزب الله بالاحتفاظ بقدراته العسكرية والعمل ككيان مستقل، فإنه يمكنك ترك ميليشيا رئيسية فاعلة دون المساس بها - شريطة أن تكون مستعدة للعب وفقاً للقواعد العامة للحكومة المدنية. لم يهاجم حزب الله السكان المدنيين في لبنان، ويبقى خط الدفاع الأول ضد أي توغل إسرائيلي في المستقبل في لبنان، حيث أنه لم يتم نشر القوات المسلحة اللبنانية جنوب نهر الليطاني لمواجهة إسرائيل. ثالثاً، بُدلت جهود حسنة النية لوقف هيكله وحدات الجيش على أسس طائفية وتم دمجها وجعلها ممثلة للشعب اللبناني. رابعاً، عملت الجهات الفاعلة الخارجية على بناء قدرات الجيش وقوى الأمن الداخلي لجعلها المصدر الشرعي للعنف في الدولة.

### ٣-٢-١ الدروس المستخلصة من لبنان

معضلة لبنان الأمنية وقدرته على بناء قدرات الجيش مقيدان بعاملين:

- الدور الذي تلعبه القوى الخارجية في شؤون الدولة وخاصة في إطارها الأمني.
- حقيقة أن الهيكل العتيق لتقاسم السلطة يجد من تطوير الحكم الحقيقي في البلاد.

في حين أن لبنان دولة ذات سيادة، فقد كان عليه أن يتعايش مع حقيقة أن الدولتين الجارتين الأقوى - سوريا وإسرائيل - قد تدخلتا مرات عديدة في الشؤون الداخلية للبلاد. اختارت هاتان الدولتان جانبين وقامت بتسليحهما، ووضعتا الأسس لكيفية تشكيل قطاع الأمن في البلاد. في إطار التسوية السلمية في عام ١٩٩٠، سُمح للقوات السورية بالبقاء في البلاد: غادرت فقط بعد مواجهة احتجاجات عامة في عام ٢٠٠٥. شن الإسرائيليون حربين في البلاد، وفي كلتا الحالتين، لم ينخرط الجيش اللبناني فيهما، ولكن بدلاً من ذلك، كان حزب الله هو الذي شكل المقاومة ضد الجيش الغازي. دور حزب الله كجهة مقاومة لقوة الدفاع الإسرائيلية سمح له بالاحتفاظ بقواته وتسليحه منذ أن أثبتت الحربان صحة الادعاء بأن ميليشياته هي وحدها القادرة على مواجهة الإسرائيليين ودفعهم في نهاية المطاف إلى الانسحاب. بالتالي، وفي حين تم تسريح الميليشيات الأخرى في البلاد، فقد تُرك حزب الله بقدراته القتالية دون المساس به. في حين أن حزب الله لا يزال قوة قتالية في الحروب، فإن تفويض الجيش اللبناني أقل من كونه حامي للأمة - لم يتم نشره ضد إسرائيل - ولكن بالمقابل كرمز للوحدة الوطنية.

على نحو ما أشار إليه جوب، فإنه لم يكن ممكناً استخدام الجيش اللبناني في الحرب الأهلية اللبنانية لأنه، بالنظر إلى سياسته الطائفية، يتطلب موافقة كل من الرئيس المسيحي ورئيس الوزراء السني لنشر الجيش. نظراً لأن هذا الأمر لن ينجح مطلقاً - بسبب أن جزءاً على الأقل من الحرب الأهلية كان بين الكتائب (وهم من المسيحيين) والفلسطينيين (من المسلمين السنة)، فقد ظل الجيش في موقف المراقب السلي في الصراع الداخلي<sup>١٢</sup>. ومع نهاية الحرب الأهلية، كان الجيش مفككاً، وغادرت أعداد كبيرة من الجنود الجيش عائدين إلى ديارهم، وانضمت الكتيبة السادسة - التي كانت غالبيتها من المسلمين الشيعة - إلى ميليشيا أمل<sup>١٣</sup>.

بعد الحرب، كان هناك العديد من الأهداف المطلوب تحقيقها للجيش، كما أوضح جوب،

"عندما عاد إلى اللعبة السياسية في عام ١٩٩٠، كان للجيش اللبناني عدة مهام:

- إعادة توحيد بقاياها المشتتة.
- إعادة هيكلة الأولوية المبنية على أساس ديني.
- زيادة حجمه.
- دمج الميليشيات السابقة.

<sup>١٢</sup> فلورنس جوب، "الجيش المتعددة الأعراق في أعقاب الحرب الأهلية: الدروس المستفادة من لبنان"، دراسات الدفاع، المجلد السابع، العدد ١ (مارس ٢٠٠٧)، ص ٦.

<sup>١٣</sup> المرجع نفسه.

- التخلص من المظهر المسيحي، وفرض نفسه كمصدر واحد ووحيد للقوة القهرية، وبالتالي الإسهام في إعادة بناء لبنان كدولة وأمة<sup>١٤</sup>.

حسب ما أشار إليه شاه ودالتون، "تاريخياً، لعبت القوات المسلحة اللبنانية دوراً متميزاً في لبنان ككيان غير سياسي يدعم هدفاً سياسياً لوحدة وقومية لبنانية أوسع نطاقاً، وكان الهدف في فترة ما بعد الحرب الأهلية هو إزالة الهوية القائمة على الدين لمختلف ألوية الجيش اللبناني وبالمقابل إنشاء جيش وطني حقيقي يعكس الوحدة والقومية<sup>١٥</sup>. تحقق ذلك جزئياً من خلال تحريك القوات لتشكيل ألوية متنوعة دينياً لم تكن طائفية بل لبنانية في الهوية<sup>١٦</sup>. هذا النهج، رغم إيجابيته، تم تطبيقه على خمسة ألوية فقط، حتى أن الحقائق الديموغرافية والاقتصادية للبنان اتضحت حيث كانت هذه الوحدات تضم ٧٠٪ من المسلمين و ٣٠٪ من المسيحيين. من الناحية الديموغرافية، كان الآن هناك المزيد من المسلمين والمسيحيين، الذين أصبحوا أفضل حالاً، وكانوا أقل حرصاً على الانضمام إلى الجيش<sup>١٧</sup>. في عام ١٩٩١، اتخذت الحكومة اللبنانية قراراً بنزع سلاح الميليشيات وتسريحها واستيعاب مقاتليها في المؤسسات الإدارية والعسكرية الوطنية<sup>١٨</sup>. تم استيعاب عناصر إضافية من الميليشيات السابقة في الشرطة وقوى الأمن الداخلي بل وحتى في إدارة الجمارك<sup>١٩</sup>.

في حين أن استيعاب أفراد الميليشيات السابقين في مراكز سلطة الدولة يُعد أمراً واعدًا، إلا أن الأعداد كانت ضئيلة جداً مقارنة بعدد مقاتلي الميليشيات، وبالتالي، احتفظت بعض الميليشيات أثناء تسليم أسلحتها الثقيلة وخلع زيتها العسكري، بمهاكلها التنظيمية.

الأمر الذي ساعد في جعل الجيش اللبناني وحدة أقل طائفية وأكثر احترافاً هو التدفق الهائل للمساعدات الخارجية إلى القوات. منذ عام ٢٠٠٦، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ١,٧ مليار دولار أمريكي كمساعدات عسكرية للجيش اللبناني، وذهب هذا المبلغ لشراء المعدات وللتدريب. تم تقديم المساعدات الأمريكية بهدف مواجهة نفوذ حزب الله وإيران وسوريا في البلاد من خلال بناء قدرات القوات المسلحة اللبنانية. في الواقع، تجنبت القوات المسلحة اللبنانية بشكل صارم الدخول في مواجهة مع حزب الله، ولم تسمح لنفسها بالانحياز إلى جانب سياسي في المنافسة الداخلية بين الجماعات المتناحرة<sup>٢٠</sup>.

<sup>١٤</sup> المرجع نفسه، ص ٧.

<sup>١٥</sup> الحجاب شاه وميليسا دالتون.

<sup>١٦</sup> جوب، ص ٩.

<sup>١٧</sup> خوان ريال، مسألة الجيش في لبنان، RESDAL، يوليو ٢٠١٤، ص ٥.

<sup>١٨</sup> إليزابيث بيكارد، مرجع سابق، ص ٧.

<sup>١٩</sup> بيكارد، المرجع نفسه، ص ١١.

<sup>٢٠</sup> زكاري كاراباتاك، "أخيراً أطلقت الولايات المتحدة المساعدات العسكرية للبنان. إليك ما ستحققه - وما لن تحققه -"، Monkey Cage Analysis، واشنطن بوست، ٩ ديسمبر ٢٠١٩.

تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان العام الماضي بسبب المشاكل الداخلية وكذلك بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وهناك ضغوط خارجية قوية لاستخدام المساعدات المالية للحكومة المحاصرة كأداة لاحتواء حزب الله وربما نزع سلاحه. مثل هذه الخطوة تبدو قصيرة النظر ومن المرجح أن تؤدي إلى عنف داخلي لأن حزب الله غير مستعد لاتخاذ مثل هذه الخطوات والقوات المسلحة اللبنانية ليست في وضع يمكنها من الدفاع بشكل فعال عن حدود البلاد. سيكون الحل على المدى الطويل هو الحل الذي يستوعب جميع الفصائل داخل البلاد في أجهزة الحكم وقطاع الأمن، وكما هو موضح أدناه، فإن ذلك له تداعيات على الوضع في اليمن.

### ٣-٣ الإمارات العربية المتحدة

وصف وزير الدفاع الأمريكي السابق جيمس نورمان ماتيس الجيش الإماراتي بأنه "أسبرطة الصغيرة"، وقد ظهر كقوة متقدمة تقنياً تجاوزت حجمها عندما نُشرت في صراعات العراق وليبيا وسوريا. مع ذلك، فإن حالة الإمارات العربية المتحدة ليست حالة توحيد مباشر لسبع إمارات منفصلة في دولة موحدة وهيكل قيادة موحد. بالأحرى، استغرق الأمر بعض الوقت حتى توحدت المشيخات المختلفة، وبشكل خاص جمع قواتها المسلحة معاً تحت قيادة موحدة. وهكذا، في حين انضمت ست إمارات إلى الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١، وانضمت الإمارة السابعة، رأس الخيمة، إلى الاتحاد في عام ١٩٧٢، إلا أنها لن تقم بدمج جيوشها إلا في عام ١٩٧٦ والقوات الجوية في عام ١٩٩٩. لم تقم دبي بدمج قواتها في هيكل القوة المشتركة إلا في عام ٢٠١٩.

كان لاتحاد الإمارات السبع نصيبه من مشاكل الولادة: فقد شهدت دول الاتحاد اشتباكات حدودية متفرقة<sup>٢١</sup>. شعر أعضاء الاتحاد بالغيرة من استقلالهم وكانوا قلقين من أن تهيمن عليهم أكبر وأغنى عضو، أبو ظبي. أقام البريطانيون علاقات مع كل إمارة من الإمارات وقدموا لها الدعم ككيانات مستقلة. أيضاً، كان لكل من المملكة العربية السعودية وإيران مطالبات إقليمية في أراضي الإمارات.

على الرغم من أن الإمارات السبع قامت بدمج قواتها المسلحة في كيان واحد يسمى قوة دفاع الاتحاد، إلا أنها كانت تتمتع بمسؤولية مستقلة على قواتها المسلحة. استمرت الاشتباكات المتفرقة بين بعض مكونات الإمارات. شهدت الشارقة والفجيرة صراعاً حدودياً قصيراً في عام ١٩٧٣ تم احتواؤه بعد أن تمكنت قوة دفاع الاتحاد من فرض السيطرة. في العام نفسه، وقع حادث عسكري بين الشارقة ودبي تم نزع فتيله من خلال تدخل حاكم أبو ظبي<sup>٢٢</sup>.

<sup>٢١</sup> أنول بيتس، "عرض القوة: الصعود الملحوظ لقوات الإمارات العربية المتحدة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبريل ٢٠٢٠، ص ٥.

<sup>٢٢</sup> فراوكة هيرد باي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج، (برلين ولندن: مطبعة جيرلاش، ٢٠١٦)، ص ٢٦٢.

<sup>٢٣</sup> أنول بيتس، تطور القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة. (وارويك: هيليون وشركاه، ٢٠٢٠)، ص ٢٢٠.

أبو ظبي هي الجزء الأكبر والأكثر ثراءً في الاتحاد، حيث تمتلك ٨٧٪ من الأراضي والجزء الأكبر من احتياطات النفط في الإمارات. أدى هذا الخلل في التوازن في البداية إلى مخاوف الإمارات الأخرى المكونة من فقدان هويتها وسلطتها السياسية لصالح سلطة مركزية تهيمن عليها أبو ظبي<sup>٢٤</sup>. السبب يرجع إلى الترتيب مع البريطانيين، الذين بدأ نفوذهم في عام ١٨٢٠ واستمر رسمياً حتى عام ١٨٩٦، وكان لكل الإمارات - التي عُرفت آنذاك باسم إمارات الساحل المتصالح بسبب المعاهدات التي أبرمتها مع بريطانيا العظمى - تمثيل سياسي. في حين كانت أبو ظبي سخية في صرف ثروتها على الإمارات الأقل ثراءً، كان حكام الإمارات الأخرى يأملون في العثور على النفط وأن يتمكنوا من تحقيق التوازن مع الإمارة الأكثر ثراءً. على هذا النحو، كانت هناك مقاومة أولية لمركزة الوزارات ولإنشاء قوة دفاع حقيقية متكاملة<sup>٢٥</sup>.

استندت الخطة البريطانية الأولية لاستيعاب طلائع الساحل العماني المتصالح في القوات المسلحة لدولة إمارات موحدة على افتراض أن هذه القوات ستكون مسلحة بشكل خفيف وستكون موجودة للردع الخارجي والأمن الداخلي. غير أن أبو ظبي، باعتبارها الدولة الأكبر والأغنى، سعت إلى بناء قوتها العسكرية الخاصة؛ وفي عام ١٩٦٦ أنشأت قوة دفاع أبو ظبي. كان على الإمارات الأخرى أن تبني قواتها الخاصة أيضاً بسبب الخلافات السياسية بين حكام الإمارات. حسب ما أشار إليه بيتس:

"التحدي الآخر الذي واجه الشيخ زايد كان البيئة السياسية. عندما تولى السلطة في أبو ظبي في عام ١٩٦٦، كانت الترتيبات السياسية هي نفسها بالضبط كما كانت منذ أكثر من قرن - كانت الإمارات دولاً محمية بريطانية، مما يعني أن بريطانيا كانت مسؤولة عن دفاعها الخارجي وشؤونها الخارجية. كان كل من حكام الإمارات مسؤولين عن الشؤون الداخلية، باستثناء ما يتعلق بمصالح بريطانيا. كما كان الحال دائماً، كان حكام الإمارات المجاورة مصدرراً للمنافسة، وأحياناً للصراع، على الرغم من الوجود البريطاني. ثمّة نهج مشترك تبناه الحكام تمثل في إرساء الأمن ضد التهديدات القادمة من الإمارات المجاورة من خلال السعي لبناء تحالفات مع حكام آخرين. أدى هذا غالباً إلى نمط تحالفات تبدو وكأنها تشكل رقعة شطرنج حيث يميل كل حاكم إلى أن يكون صديقاً مقرباً للحاكم التالي، ويصبح الحاكم الوسيط تقليدياً معارضاً لكليهما. هذه التحالفات التاريخية، فضلاً عن الإهانات والإصابات التي مازال يتم تذكرها منذ زمن طويل، كانت جزءاً مهماً من الديناميكيات السياسية الوسيطة في جميع الإمارات"<sup>٢٦</sup>.

في الوقت نفسه، كانت التهديدات الأمنية الخارجية تفرض ضغطاً على الاتحاد الجديد لتحسين قدراته العسكرية وتحقيق تكامل أكبر لقواته. كان للسعودية مطالبات إقليمية على أجزاء من أبو ظبي بينما طالب الإيرانيون بجزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى من رأس الخيمة. بدأت كل إمارة في بناء قدراتها العسكرية، لكن باستثناء أبو ظبي ودبي، كانت تفتقر إلى الموارد اللازمة لبناء قوة قتالية مقتدرة.

<sup>٢٤</sup> هيرد باي، ص ٢٦٢.

<sup>٢٥</sup> أنول بيتس، "عرض القوة: الصعود الملحوظ لقوات الإمارات العربية المتحدة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبريل ٢٠٢٠، ص ١٤ - ١٥.

<sup>٢٦</sup> أنول بيتس، "عرض القوة: الصعود الملحوظ لقوات الإمارات العربية المتحدة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبريل ٢٠٢٠، ص ٩.

سعت أبو ظبي إلى شراء أحدث الأسلحة وبناء قدرات قوتها من خلال استقدام مقاتلين أجنب، وخاصة الطيارين، لقواتها الجوية. في عام ١٩٧٠، أنشأت دبي قوة دفاع دبي التي نمت بحلول عام ١٩٧٦ إلى قوة قوامها ٢,٦٠٠ فرد مع دبابات وقوات جوية، في حين أن رأس الخيمة بدأت بحلول عام ١٩٦٨ في تكوين وحدة مشاة ميكانيكية قوامها ١٢٠ فرد. في عام ١٩٧٢، أنشأت الشارقة جيشها الخاص بينما فعلت أم القيوين نفس الشيء في عام ١٩٧٦.

مع ذلك، فإن عدة عوامل أدت إلى دمج القوات الإماراتية:

- قلة عدد سكان الاتحاد الإماراتي.
- التهديدات الخارجية التي لم يكن من الممكن أن تواجهها المشيخات الإماراتية بمفردها.
- الدور المهيمن لأبوظبي في الحكم والاقتصاد وشؤون الاتحاد الجديد.
- خدمة كبار أفراد الأسر الحاكمة في مختلف الإمارات كضباط في القوات الجديدة مما أدى إلى بناء الدولة<sup>٢٧</sup>.

كانت التهديدات الخارجية عاملاً رئيسياً في الدفع بمختلف الإمارات لأن تضع جانباً خلافاتها ومخاوفها من فقدان استقلالها على أراضيها. طالبت المملكة العربية السعودية بجزء كبير من أبو ظبي بينما سيطرت إيران الشاه على جزيرتي طنّب وأجبرت شيخ رأس الخيمة على الموافقة على الإدارة المشتركة لجزيرة أبو موسى. بعد أن استولت إيران على جزيرتي طنّب، انضمت رأس الخيمة، التي كانت مترددة في الأصل في الانضمام إلى الاتحاد، في عام ١٩٧٢. أدت المخاوف المستمرة بشأن الدول الكبرى في الخليج إلى نشوء الحاجة إلى استجابة منسقة للتحديات الأمنية من هذا القبيل.

أيضاً، فإن قلة عدد السكان في الإمارات أوجدت الحاجة إلى قدر أكبر من التكامل لأن إجمالي عدد سكان الدولة الجديدة كان يقارب المليون بينما كان عدد السكان المهاجرين أكبر بكثير. أدى هذا الأمر على حد سواء إلى خلق شعور بالهوية الوطنية وقلق بشأن نوايا السكان الأكبر عدداً من غير السكان الأصليين.

مع ذلك، قد يكون دور أبو ظبي هو المقرر في التوحيد بين الاتحاد والقوات المسلحة المكونة له. في ظل امتلاكها ما نسبته ٨٧٪ من الأراضي والجزء الأكبر من عائدات النفط، كانت أبو ظبي على الدوام الإمارة الأكثر نفوذاً على الرغم من أن دبي كانت لبعض الوقت الإمارة الأكثر بروزاً في عملية صنع القرار في الإمارات. كان على أبو ظبي أن تضغط من أجل الفيدرالية وأن تقوم بصرف العائدات على الإمارات الفقيرة من أجل تنمية الإمارات ككل. نظراً لأن الإمارات الأخرى لم تجد احتياطات نفطية كبيرة، كانت قدرتها على الحفاظ على قدر أكبر من الاستقلال الذاتي عن النظام الفيدرالي محدودة. كانت القوة المناهضة

<sup>٢٧</sup> المرجع نفسه، ص ٢٧ - ٢٨.

للفيدرالية في هذه الإمارات محدودة أيضاً لأن سكانها كانوا يقدرّون الجهود التنموية التي كان يتم تنفيذها من قبل الحكومة الفيدرالية الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك، كان على أبو ظبي أن تضغط من أجل شراء أحدث الطائرات عسكرية النفاثة وأفضل أنظمة الحرب المتحركة، وإدراكاً منها أن الدولة الجديدة تفتقر إلى القوى العاملة المدربة، استقدم الخبراء المدربين من جميع أنحاء العالم – وخاصة باكستان – لبناء قدراتها بأسرع وقت<sup>٢٨</sup>.

اجتمعت هذه العوامل للجمع بين المشيخات المتعنتة معاً، لكن حتى في ذلك الحين، لم تكن عملية بسيطة وسهلة. احتفظت دبي بقوتها الجوية حتى عام ١٩٩٩ وكانت الإمارات الأخرى مترددة في فقدان قدراتها المستقلة على استخدام القوة الجوية. مع ذلك، تُظهر تجربة الإمارات أن وجود التهديدات الخارجية والقدرة على توزيع الهبات الاقتصادية وخلق هوية وطنية كلها عوامل حالت دون ما كان يمكن أن يكون تفككاً سريعاً للاتحاد. بدلاً من ذلك، أدت هذه العوامل إلى تطوير قوة مسلحة وُصفت بأنها اسبرطة الصغيرة.

### ٣-٤ ميانمار

ميانمار بلد يعاني من صراع داخلي تميز بوجود منظمات عرقية مسلحة منذ ما قبل الاستقلال. كان التاريخ الحديث للبلاد هو السعي لهزيمة حركات التمرد، ومحاولة إعادة دمج هذه الجماعات وقواتها في التيار الوطني الرئيسي، بقدر متنوع من النجاح. تكمن جذور الاشتباكات العرقية في البلاد في مسألة أن العديد من الجماعات المسلحة تريد الحكم الذاتي العرقي الذي اعتقدت أنه تم الوعد به من قبل والد سو كي، الجنرال أونغ سان، في اتفاقية بانجلونج في عام ١٩٤٧، والتي دعت إلى نظام حكم فيدرالي، وحقوق الأقليات العرقية والحرية الدينية. بدلاً من ذلك، شهدت سنوات حكم المجلس العسكري انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وعمليات قتل ونهب للموارد الطبيعية للشعوب العرقية<sup>٢٩</sup>.

بُذلت محاولات منذ السنوات الأولى للاستقلال لإعادة الجماعات المتحاربة إلى حظيرة الدولة ومحاولة دمجها في قوات الأمن في البلاد. على نحو ما أوضح جون بوكانان، فقد حصدت هذه المحاولات نتائج متباينة حيث اندلع العنف في بعض الأماكن بينما سُحح للحكومة والشركات في أماكن أخرى بتنفيذ مبادرات اجتماعية واقتصادية<sup>٣٠</sup>. تم استيعاب بعض التنظيمات العرقية المسلحة في الميليشيات المدعومة من التامداو بينما كان من المقرر استيعاب البعض الآخر في قوات الشرطة التي كانت قد وُضعت تحت سيطرة الجيش في المنظومة الأمنية.

<sup>٢٨</sup> أثول بيتس، "عرض القوة: الصعود الملحوظ لقوات الإمارات العربية المتحدة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبريل ٢٠٢٠، ص ٣١ - ٣٢.

<sup>٢٩</sup> فيكتوريا ميلكو، جهود إنهاء النزاعات العرقية في ميانمار التي اهتزت بفعل الانقلاب، أسوشيتد برس، ٤ فبراير ٢٠٢١.

<sup>٣٠</sup> جون بوكانان، جهود الدمج في قوات الأمن في ميانمار (١٩٤٥ - ٢٠١٠): استعراض تاريخي، ورقة إحاطة حول ميانمار، فبراير ٢٠١٩، ص ١٣.

مع ذلك، لم تنجح هذه الجهود بشكل كامل حيث انقسمت الجماعات المستسلمة واستأنفت الفصائل المنشقة العنف. كان هناك أيضاً عنف مستمر من قبل أولئك الذين تم استيعابهم ضمن منظومة الدولة، وكما أشار بوكانان، فإن أحد أسباب استمرار العنف هو أن ترتيبات وقف إطلاق النار ونزع السلاح لم تعالج الأسباب الجذرية التي تسببت في اندلاع مثل هذه الصراعات المسلحة<sup>٣١</sup>. على نحو ما أوضحت أليسون فيكاري، ظل الناس في مناطق الصراع السابقة يعانون من النشاط العسكري والضرائب غير القانونية من قبل الجماعات المسلحة المختلفة وضعف الحماية من قبل الدولة. ترجع هذه الانتكاسات جزئياً إلى حقيقة أنه بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الحكومة والميليشيات، تُرك التمويل كلياً أو جزئياً للميليشيات<sup>٣٢</sup>. سُمح لجماعات الميليشيا بإنشاء مشاريع تجارية خاصة بها تنوعت بين العقارات وخطوط الحافلات والمطاحن بينما حصلت ميليشيات أخرى على امتيازات من الحكومة لاستخراج الموارد الطبيعية مثل قطع الأشجار وكذلك التنقيب عن الذهب و اليشم. علاوة على ذلك، سُمح لبعض الجماعات بدخول تجارة المخدرات المرخصة للغاية<sup>٣٣</sup>. لذلك، فقد شجعت هذه التدابير أيضاً على الأعمال الإجرامية والقمع وكذلك إبعاد سكان الريف إلى حد كبير عن وسائل كسب عيشهم. من ناحية أخرى، وبشكل أدى إلى تفاقم المشكلة، كانت هناك محاولات قليلة لإصلاح قطاعي الشرطة والقضاء اللذين من شأنهما أن يلعبا دوراً محورياً في إصلاح قطاع الأمن من خلال زيادة الثقة المدنين في منظومة الحكومة<sup>٣٤</sup>. بالتالي، لا تزال الأسباب العميقة الجذور للصراع قائمة في النظام نفسه، وقد شهدت ميانمار انهياراً متكرراً لوقف إطلاق النار وفشل جهود الدمج وتجدد اندلاع أعمال العنف.

### ٣-٤-١ الدروس المستخلصة من ميانمار

أظهرت حالة ميانمار الانهيار المتكرر لاتفاقيات السلام التي بدأت في الخمسينيات من القرن الماضي. كان آخر مسعى كبير هو الاتفاق الوطني لوقف إطلاق النار في عام ٢٠١٥ الذي شهد قيام ثمان جماعات بإلقاء السلاح، على الرغم من أنه كما يقول برتيل لينتر، كان لدى اثنتين فقط من الجماعات الثمان قوات مسلحة لا يستهان بها. بالمقابل، ظلت الجماعات المقاتلة الرئيسية خارج العملية<sup>٣٥</sup>. حاولت ميانمار تبني عمليات مثل دمج قوات المتمردين في النظام، ولكن دون اتخاذ خطوات لمعالجة القضايا الأساسية التي أوجدت ظروف التمرد في الأساس، كان مصير هذه الجهود الفشل. علاوة على ذلك، فإن ميانمار تفتقر إلى القدرة على تمويل القوات التي كانت قد قامت بدمجها في أجهزة الأمن الحكومية أو المعتمدة من الحكومة. كفلت هذه الفجوة استمرار الميليشيات في استخدام القوة للحصول على الأموال للحفاظ على نفسها.

<sup>٣١</sup> بوكانان، المرجع نفسه، ص ١٦.

<sup>٣٢</sup> أليسون فيكاري، "النظام الضريبي الفعلي في مجتمعات الأقليات العرقية في بورما"، ورقة مقدمى إلى المؤتمر، يونيو ٢٠١١. متاح على هذا الرابط:

[https://www.researchgate.net/profile/Alison\\_Vicary/publication/269223491\\_The\\_Actual\\_Systemof\\_Taxation\\_in\\_Burma's\\_Ethnic\\_Minority\\_States/links/5e4802f50cf24306db60e71c.pdf](https://www.researchgate.net/profile/Alison_Vicary/publication/269223491_The_Actual_Systemof_Taxation_in_Burma's_Ethnic_Minority_States/links/5e4802f50cf24306db60e71c.pdf).

<sup>٣٣</sup> جون بوكانان، الميليشيات في ميانمار، مؤسسة آسيا، يوليو ٢٠١٦، ص ٣١.

<sup>٣٤</sup> بوكانان، المرجع نفسه، ص ١٩.

<sup>٣٥</sup> برتيل لينتر، لماذا فشلت جهود السلام البورمية في إنهاء حروبها الداخلية، أعمال السلام، العدد ١٦٩، أكتوبر ٢٠٢٠، المعهد الأمريكي للسلام، واشنطن العاصمة، ص ٢٢.

## ٤. الدروس المستخلصة لليمن

ركزت المحادثات الأخيرة حول مستقبل اليمن على "... وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد ونشر فريق لمراقبة وقف إطلاق النار بقيادة الأمم المتحدة وترتيب تقاسم الموارد (بما في ذلك عائدات شركة مأرب للنفط) وصيانة سفينة تخزين وتفريغ النفط العائمة "صافر" وخط أنابيب مأرب - رأس عيسى، وإعادة فتح مطار صنعاء الدولي أمام الرحلات التجارية ودفع الرواتب وتشكيل لجنة مشتركة لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) وتيسير تحصيل الإيرادات من موانئ الحديدة واستئناف مفاوضات السلام. غير أنه، وفي الوقت نفسه، "يجمع الإعلان المشترك العديد من القضايا في حزمة واحدة ولكنه يترك التدابير الأمنية والعسكرية، التي عادة ما تساعد في أو تعرقل وقف الأعمال العدائية، دون معالجة إلى حد كبير"<sup>٣٦</sup>.

بالنظر إلى أن القضايا الأمنية والتدابير العسكرية ليست جزءاً من المناقشات الحالية، ما هي الدروس التي يمكننا استخلاصها من دراسة الحالات أعلاه لاستخدامها المحتمل في اليمن؟ أولاً، دور القوى الخارجية في المساعدة على تحقيق الاتحاد، والفيدرالية في نهاية المطاف، ودمج الجيش والمنظمات العرقية المسلحة هو أمراً مهماً لأنه يمكن على حد سواء أن يساعد ويعرقل عملية من هذا القبيل. في حالة الإمارات العربية المتحدة، كانت التهديدات التي تشكلها الدول الكبرى بمثابة أحد العوامل الرئيسية المساهمة في دفع المشيخات المتعنتة التي كانت تعزز باستقلالها نحو التوحيد، وفي النهاية، أن يكون لديها جيش متكامل مشترك. من ناحية أخرى، في حالة لبنان، عملت سوريا وإسرائيل على تعقيد العمليات الأمنية والسياسية في ظل وجود قوات سورية في البلاد حتى عام ٢٠٠٥، بينما قامت إسرائيل، مثل سوريا، بتمويل جماعات الميليشيات داخل البلاد.

في الآونة الأخيرة، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مؤثرة في العملية السياسية اللبنانية مع سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتحديد حزب الله ومواجهة الجماعات المرتبطة بالدولة الإسلامية. في غضون ذلك، يبحث الفرنسيون عن حل طويل الأمد لمشاكل البلاد دون تسمية حزب الله كمنظمة إرهابية. مع ذلك، ليس كل تأثير خارجي سيئاً، إذ أن القدرات المتنامية للجيش اللبناني ونزع الطائفية عنه كانت ناجمة جزئياً عن الهبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لبناء القوات المسلحة اللبنانية.

في الحالة اليمنية، وفي حين أن السعوديين والإماراتيين رسموا ملامح الصراع من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والمساعدات العسكرية بما في ذلك المقاتلين ومحاولة التوصل إلى حلول سياسية، إلا أن ذلك أدى فقط إلى تصاعد الصراع وإطالة أمدته. بالمثل، فإن المساعدات الإيرانية للحوثيين (أنصار الله) جعلت هذه الجماعة أقل قابلية لتسوية تفاوضية، إذ أنهم يرون أنفسهم كمنتصرين في الحرب في نهاية المطاف. أيضاً، جعلت المساعدات الإيرانية جماعة أنصار الله واثقة بما يكفي لشن هجمات بطائرات بدون طيار وصواريخ على منشآت النفط السعودية، حيث زودتها إيران بطائرات بدون طيار وبصواريخ أيضاً.

<sup>٣٦</sup> إبراهيم جلال، الإعلان المشترك بشأن اليمن: تكرار أكبر حجماً لاتفاق الحديدة المتعثر؟ معهد الشرق الأوسط لتحليل السياسات، ٤ مارس ٢٠٢١.

يمكن أن يكمن النجاح في التوصل إلى اتفاق سلام وتنفيذه في موافقة الجهات الفاعلة الخارجية على الحفاظ على كيان إقليمي يسمى اليمن بصيغة قد تكون فيدرالية. سيتطلب ذلك موافقة الجهات الفاعلة الخارجية أيضاً على خطة اقتصادية طويلة الأمد للمساعدة في إعادة بناء الدولة التي مزقتها الحرب. من المؤكد أن مثل هذه الخطوة ستكون في مصلحة المملكة العربية السعودية، التي من غير المرجح أن ترغب في وجود سكان على حدودها الجنوبية يكونون لها العداء ويعانون من ضائقة اقتصادية.

الدرس الرئيسي الثاني هو أنه بينما يلزم إجراء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وعملية إصلاح قطاع الأمن، إلا أنه لا يمكن أن تكونا نقطة البداية في إعادة دمج القوات في بلد ما. في لبنان، سُمح لحزب الله بالاحتفاظ بقوته العسكرية إلى جانب معداته لأنه كان يُنظر إليه على أنه المقاومة الوحيدة المجدية لإسرائيل على طول الحدود الجنوبية للبلاد. بينما تم حل القوات المسلحة الأخرى غير الحكومية، فإنه لم يتضح حجم معداتها العسكرية التي تم تسليمها إلى السلطات. نجحت تجربة لبنان في نزع سلاح القوات المسلحة غير الحكومية إلى الحد الذي وصلت إليه لأنها كانت واقعية في مقارنتها لإدراك أنه لا يمكن تسريح القوات المسلحة غير الحكومية الأكثر كفاءة، لا سيما تلك التي تتمتع بقاعدة سياسية صلبة. منذ عام ١٩٩٠ فصاعداً، كانت هناك اشتباكات متفرقة بين جماعات مختلفة في البلاد ولكن لا شيء يمكن أن يضاهاى اندلاع الحرب الأهلية في سبعينيات القرن الماضي. يبدو أن التهديد الأكبر الذي يواجهه لبنان اليوم يأتي من انهيار اقتصاده والخطر الذي يمكن أن يشكله على وحدة البلاد الهشة<sup>٣٧</sup>.

في حين أن محاولات التوافق السياسي كانت ناجحة إلى حد ما في المساعدة على التسريح في لبنان، أدى الافتقار إلى الاستيعاب الجاد في ميانمار إلى نتيجتين في مختلف المنظمات العرقية المسلحة. الأولى كانت الحالات المتتالية لموافقة المنظمات المسلحة العرقية على وقف إطلاق النار والاستسلام، ثم أن تصبح جزءاً من القوات المسلحة غير الحكومية التي ترعاها الدولة. كانت النتيجة الثانية هي انشقاق المنظمات العرقية المسلحة الأخرى، مع بقاء الفصائل المنشقة كقوات مسلحة غير حكومية مستقلة. مع ذلك، وفي كلتا الحالتين، اتخارت بعض هذه الترتيبات مع القوات المنشقة المنبثقة عن كل من القوات الحكومية والجماعات المسلحة العرقية المسلحة غير الحكومية، ومع القوات التي وافقت على الاستسلام ثم حملت السلاح ضد الدولة. كان أحد الأسباب الرئيسية لتكرار العنف هو أن المنظمات المسلحة العرقية لم يكن لديها ثقة في الحكومة للالتزام باتفاقاتها، وبالتالي، لم تكن على استعداد للتخلي عن أسلحتها. علاوة على ذلك، وكما ذكر أعلاه، أثبتت ميانمار أنه ما لم تتم معالجة القضايا الأساسية التي تؤدي إلى إشعال شرارة أي تمرد، فلن يؤدي ذلك إلا إلى اندلاع المشكلة مرة أخرى.

أحد الدروس التي اتضح من حالي الهند وميانمار هو أنه في حين أن تقسيم الجماعات المتمردة قد يكون حلاً قصير المدى يهدف إلى الحد من قدراتها القتالية، إلا أنه لم يساعد في إقامة سلام طويل الأمد. وهكذا، في حالة ناجالاند، شهد الهنود انقساماً في القوات المسلحة غير الحكومية، ولذلك فإن أي تسوية سياسية تظل غير مكتملة. من ناحية أخرى، في حالة ميزورام، تفاوضت الحكومة الهندية مع حركة مسلحة عرقية موحدة، واتفاق السلام الناتج لم يقتصر على مشاهدة وصول الذراع

<sup>٣٧</sup> لإطلاع على مناقشة دقيقة حول المتاعب الاقتصادية في لبنان وتأثيرها على المشاشة السياسية للبلاد، أنظر، "أعمال الشعب في طرابلس لبنان هي بؤر الاختيار"، مجموعة الأزمات الدولية، ٢ فبراير ٢٠٢١.

السياسي للقوات المسلحة غير الحكومية إلى السلطة في حكومة الولاية، ولكن أيضاً أدى إلى إحلال السلام في الولاية منذ عام ١٩٨٧.

الأمر الذي تمخضت عنه المساعي اللبنانية والهندية لإعادة دمج القوات هو أن النجاح النهائي يكمن أيضاً في خطوتين. الأولى كانت في القدرة على نقل الوحدات العرقية أو الدينية إلى الجيش الرئيسي لكل من هذين البلدين. الخطوة الثانية كانت في إنشاء تشكيلات عسكرية موحدة وعلمانية. في لبنان، تم تغيير تركيبة القوات من وحدات طائفية تقليدية إلى وحدات مختلطة وتعكس هوية لبنانية بصورة أوسع. في الهند، عندما تم إنشاء فوج الناجا، جاءت قيادته من فوج الكوموني الذي خدم سابقاً في ناجالاند. حتى اليوم، وبعد خمسين عاماً، كان هذا الفوج يتشكل من ٥٠٪ من الناجا و ٥٠٪ من أجزاء أخرى من الهند. في الواقع، فوج الناجا هو الفوج الوحيد العرقي الذي تم إنشائه منذ عام ١٩٤٧<sup>٣٨</sup>.

بناءً على المناقشة أعلاه، ما هي النتائج التي يمكن الاستفادة منها في سياق اليمن؟ يجب على المرء أن يكتشف الواقع القائم على الأرض قبل اقتراح الحلول الممكنة للحرب الأهلية المستمرة.

أولاً، بينما تشبث الأمم المتحدة والحكومات الوطنية المعنية بقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ لعام ٢٠١٥ الذي يطالب بإخلاء العنف في اليمن، فقد تغير الواقع على الأرض بشكل كبير. لا تسيطر الحكومة اليمنية الشرعية المعترف بها دولياً على أجزاء كبيرة من أراضي البلاد، وبالتالي فإنها لا تتمتع إلا بقدرة محدودة على تحديد مصير مواطنيها إدارياً. بالمقابل، فإن الحوثيين (أنصار الله) يسيطرون الآن بحكم الأمر الواقع على ثلثي سكان البلاد ويبدو أنهم غير مستعدين للتفاوض على شروط لتسوية وطنية. مقاومة أنصار الله ترجع إلى أنهم يعتقدون، ربما خطأً، أن الوقت في صالحهم في ظل سعيهم للسيطرة على البلاد بأكملها. لذلك، فإنه من غير المحتمل أن يوافق أنصار الله على خفض قواتهم ودمجها في قوة أمن وطنية.

ثانياً، يتبنى المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصال كهدف محدد، على الرغم من أنه ليس من الواضح ما إذا كان ذلك موقفاً تفاوضياً أم نهاية لعبة فعلية للجماعة. بالنظر إلى تجربة الحرب الأهلية في تسعينيات القرن الماضي، فإنه من غير المرجح أن يسمح المجلس الانتقالي الجنوبي بنزع سلاحه أو تسريح قواته ما لم تكن هناك ضمانات ملموسة لنجاح أي تسوية.

ثالثاً، هناك من يعتقد أنه لا يمكن إعادة توحيد اليمن لأنه قد انقسم بالفعل إلى سبعة كيانات مختلفة قد يكون من الصعب التوفيق بين مصالحها<sup>٣٩</sup>. في هذا السيناريو، تظل اليمن دولة فاشلة - ربما تشبه الصومال - حيث أنها مقسمة إلى وحدات تدار بشكل مستقل. في حين أن هذه الحقائق قد توحى بمستقبل متشائم للبلاد، إلا أن هناك اتجاهات تشير إلى بديل أكثر إيجابية من تجزئة البلاد.

<sup>٣٨</sup> سيد عطا حسنين، "المطالبة بأفواج جديدة طبقية أو دينية أو إثنية للجيش الهندي لا تتوافق مع السياسة أو المصلحة الوطنية"، Firstpost، ٢٢ أبريل ٢٠١٩.

<sup>٣٩</sup> غريغوري دي جونسون، نهاية اليمن، معهد بروكينغز، ٢٥ مارس ٢٠٢١.

في الحالة الأولى، تشير تقييمات الوضع على الأرض إلى أنه لا يمكن لجماعة واحدة أن تنتصر في البلاد. تشير التقييمات المستقلة إلى أن الحوثيين (أنصار الله)، وفي الوقت الذي يسيطرون فيه على جزء كبير من سكان البلاد، فإنهم ليسوا في موقع عسكري ملائم كما يعتقدون<sup>٤٠</sup>. تعرض الحوثيون (أنصار الله) للهزيمة في مساعيهم للسيطرة على عدن، وفي مأرب، تمكنت القوات الحكومية، في وقت كتابة هذا التقرير، من صد هجوم أنصار الله. في الوقت نفسه، لا يبدو أن لدى المجلس الانتقالي الجنوبي ولا الحكومة القدرة على طرد الحوثيين من معاقلهم في الشمال وبالتالي توحيد البلاد تحت جماعة واحدة بنجاح.

ثانياً، على الرغم من الدعوات للانفصال، فإنه لا يمكن للمجلس الانتقالي الجنوبي البقاء دون الحصول على عائدات اقتصادية من المحافظات اليمنية الغنية بالثروات المعدنية، وبالتالي، فإنه لن يكون كياناً قادراً على الاستمرار من الناحية الاقتصادية. لا يمكن أن يعتمد المجلس الانتقالي الجنوبي على استمرار الهبات المقدمة من الإمارات العربية المتحدة للحفاظ على المستوى الحالي للقوات. بالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن المجلس الانتقالي الجنوبي يتمتع بنفوذ كبير في السياسة الجنوبية، فإنه لا يزال لديه خلافات مع بعض الكيانات الجنوبية، ولم يتم الاعتراف به من قبل أي من القوى العظمى. الدعم الخارجي الوحيد للمجلس الانتقالي الجنوبي يأتي من الإمارات العربية المتحدة<sup>٤١</sup>.

ثالثاً، تغير السياق الدولي الذي يؤثر على مستقبل اليمن. صنفت إدارتا أوباما وترامب الحوثيين كإرهابيين، لكن إدارة بايدن، التي أدركت الحاجة إلى إنهاء حرب أصبحت كارثة إنسانية، ألغت هذا التصنيف - وهذا بالطبع يسهل إجراء مفاوضات جوهريّة. يواصل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، لكن التحول الأهم كان الموقف المتغير للسعودية والإمارات، اللتين تدخلتا عسكرياً في الحرب. في عام ٢٠١٥، دخل السعوديون الحرب بتحالف مكون من ١٠ دول، لكن اليوم بقيت المملكة العربية السعودية فقط في هذا التجمع. بالمثل، سحبت الإمارات قواتها من الأراضي اليمنية رغم استمرار نفوذها القوي في بعض المناطق الجنوبية وجزيرة سقطرى. يجعل الموقف المتغير للجهات الفاعلة الدولية المناقشات بين الفصائل اليمنية المتحاربة أكثر سهولة لأنها يمكن أن تتبنى نهجاً أكثر براغماتية وأن تكون أقل امتناناً تجاه الجهات الراعية لها.

علاوة على ذلك، فإنه من المتداول أنه سواء كان الإيرانيون والحوثيين أو الإمارات والمجلس الانتقالي الجنوبي أو الحكومة الشرعية والسعودية، فإن هناك حدود لتأثير هذه الجهات الفاعلة الخارجية على استراتيجيات وأهداف الفصائل المتحاربة. بالنظر إلى هذه الحقائق، ما هي التدابير المحتملة التي يمكن أن تحقق الاستقرار في السياق اليمني؟

<sup>٤٠</sup> إعادة التفكير في السلام في اليمن، تقرير الشرق الأوسط رقم ٢١٦، مجموعة الأزمات الدولية، ٢ يوليو ٢٠٢٠، ص ١.

<sup>٤١</sup> تايلر ب. باركر، لماذا انفصال جنوب اليمن غير محتمل، العنف السياسي في لحظة، ٣ أغسطس ٢٠٢٠.

هناك فرق بين ما هو مرغوب فيه وما يمكن فعله أو يمكن تحقيقه في اليمن. يمكن أن يتضمن المرغوب فيه اتفاقاً مصنوعاً من الحديد يؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار، ونزع سلاح القوات المسلحة غير الحكومية وتسريحها وإعادة دمجها، وإصلاحات جوهرية في قطاع الأمن وحكومة مركزية موحدة توفر السلع والخدمات لجميع مواطنيها، وبالتالي، يُنظر إليه على أنه وسيط محايد وصادق. بالنظر إلى تاريخ اليمن الحديث، فإن مثل هذه الإصلاحات والتدابير سوف تستغرق سنوات لتنفيذها بأي طريقة مجدية. أيضاً، فإنها ستتطلب ضخ قدر كبير من الأموال في المنظومة اليمنية لإنجاز برامج طموحة تؤدي ثمارها. بناء جيش محترف، على سبيل المثال، سيتطلب أموالاً كثيرة للتدريب والتسليح - لا توجد لدى اليمن القدرة لتلبية أي منهما، ولن تقدم الجهات الفاعلة الخارجية هذه الأموال إلا بموجب شروط وأحكام مشددة مرفقة.

يجب على المرء أيضاً أن يدرك أنه نظراً للمصالح الأمنية المتنافسة لإيران والمملكة العربية السعودية في اليمن ومساحاتها البحرية - لا سيما مضيق باب المندب الذي يفصل الطرف الجنوبي الغربي من اليمن عن القرن الأفريقي - فإنه من المحتمل أن نرى تأثيراً خارجياً يمكن أن يعقد جهود السلام بين الفصائل المتحاربة. بالتالي، فإن الانتقال إلى ما هو ممكن أو قابل للتحقيق هو أفضل من السيناريوهات والتوصيات القائمة على المرغوب فيه.

في اتفاقية مسودة الدستور لعام ٢٠١٥، كانت هناك دعوة لتشكيل جيش وطني يتكون أفراداً بنسبة ٥٠/٥٠ بين الشماليين والجنوبيين. كان الهدف هو بناء جيش وطني محترف في جيش يُعاد توحيده ليس على أساس الهويات المحلية أو القبلية بل على أساس الهوية الوطنية اليمنية. نظراً لارتفاع مستويات عدم الثقة بين الجماعات اليمنية المختلفة إلى جانب تغير التحالفات بينها، فإنه سيكون من الصعب تحقيق ذلك بصورة سريعة. بدلاً من ذلك، فإنه من الأفضل البحث عن الخيارات المتاحة بسهولة لكي تنظر فيها الفصائل اليمنية المتنافسة. هناك ثلاثة خيارات سهلة نسبياً وهي إنشاء قوة جوية وبحرية وطنية وخفر السواحل.

بحكم طبيعتها، فإن كل من القوات الجوية والبحرية، وبدرجة أقل خفر السواحل، تتطلب درجة معينة من الكفاءة الفنية من الجنود ويمكن استخدام هذا كمعيار للتجنيد على أساس مهني وليس على أساس طائفي. من الطبيعي أن يكون حجم هذه القوات متوازماً بالنظر إلى القيود على الميزانية في اليمن وإحجام القوى الخارجية الذي يمكن فهمه عن الانخراط في تمويل واسع النطاق لهذه القوات. لكن كما في حالة لبنان، سيكون دور هذه القوات وظيفياً ورمزياً. حتى القوات المحترفة الصغيرة، التي يتم تجنيدها على أساس الجدارة، يجب أن ترمز إلى الوحدة الوطنية اليمنية على عكس الهوية المحلية. سيكون لمثل هذه القوات الصغيرة أيضاً أدوار رئيسية تلعبها لضمان الأمن والمصالح الوطنية للدولة اليمنية.

يشكّل الشريط الساحلي الطويل لليمن إلى جانب المنطقة الاقتصادية الحصرية الكبيرة التي تحظى بها بسبب حيازتها على سقطرى وأرخبيل الجزر المجاورة، وجزرها في باب المندب، حجة مقنعة لبناء البحرية وخفر السواحل من أجل حماية المصالح البحرية للبلاد. المكافأة هي أن القوات البحرية، بحكم طبيعتها، تعزز التماسك لأن هذا شرط أساسي لجعل السفينة تعمل بسلاسة. تشكل القوات البحرية أيضاً تحدياً ضئيلاً للحكومة الوطنية حيث يصعب عليها تنفيذ الانقلابات - في التاريخ

الحديث، فقط ديكتاتور واحد كان أميرال البحرية، الأدميرال هورثي في الإمبراطورية النمساوية المجرية. لا يجب أن تمتلك القوات البحرية ولا خفر السواحل أساطيل كبيرة وحديثة، ولكن وجودها على أساس عملية الجدارة من شأنه أن يساعد في تطوير المسار الأول لإصلاح قطاع الأمن.

بالمثل، فإن وجود قوة جوية صغيرة قائمة على التجنيد على أساس الجدارة سيكون بمثابة رمز للوحدة الوطنية خاصة أنه ليس من الواضح ما إذا كانت القوات الجوية اليمنية العاملة لا تزال موجودة، وبالتالي فإن بنائها من الصفر سيكون مهمة أسهل من دمج وحدات الجيش. قبل الحرب الأهلية الحالية، كان لدى القوات الجوية اليمنية ما يقرب من ١٠٠ طائرة بشكل أساسي روسية الصناعة إلى جانب عدد صغير من مقاتلات إف ٥ الأمريكية المتقدمة. تشير التقارير إلى أن الحوثيين (أنصار الله) استولوا على الجزء الأكبر من القوة القديمة، ثم دمرتها الغارات الجوية السعودية لاحقاً، لكن نجاح الحوثيين في تنفيذ غارات الطائرات بدون طيار يشير إلى أنهم، وقوات الحكومة الشرعية الحالية، كانوا قادرين على بناء قدرات جوية بدائية.

مع ذلك، فإن تدمير القوة الجوية يوفر فرصة لإعادة بناء القوة من خلال جمع طيارين من مختلف الجماعات العرقية والدينية لتشكيل قوة جوية جديدة. يمكن أيضاً تكوين القوة الجوية للقيام بمجموعة مختلفة من المهام غير تلك التي كُلفت بها القوات الجوية اليمنية التقليدية. بدلاً من التركيز على مهام القوة الجوية الهجومية، يمكن للقوات الجوية التركيز على مهام المراقبة وتعقب المهربين والقيام بالجهود الإنسانية. يمكن بناء قوة جوية جديدة، في العملية الأولية، حول طائرات النقل والطائرات بدون طيار، وكلاهما أقل تكلفة وأقل تهديداً لجيران اليمن. مع الأخذ بمثل هذه المهام في الاعتبار، فإنه يمكن أيضاً القيام بالتجنيد على أساس الجدارة طالما أن الخدمة لن يُنظر إليها على أنها سلاح يُستخدم ضد السكان المدنيين والجماعات المتحاربة السابقة.

في حالة اليمن، تم اقتراح أن إصلاح قطاع الأمن لا يتمركز حول الجيش بل يتم من مستوى المجتمع إلى أعلى<sup>٤٢</sup>. لتحقيق ذلك، فإنه يمكن التركيز بشكل أكبر على بناء قوات الشرطة، التي أرسى مستويات من الثقة في المناطق الريفية، وإنشاء قوات حرس اتحادي يحمي على غرار قوات الدرك، والتي "... من شأنها أن تبني على العلاقات الوثيقة والتفاعل مع السكان (وهو أمر لا يمكن تحقيقه من خلال نظام الوحدات الدورية للجيش) ومعالجة المسائل الأمنية الأوسع من منظور محلي و متمحور حول المجتمع"<sup>٤٣</sup>. يمكن تصميم مثل هذه الوحدة شبه العسكرية على غرار الوحدات الهندية مثل بنادق آسام التي تعمل باتصال وثيق مع المجتمعات المحلية وتستقطب المجندين منها. أيضاً، فإن قوات الحرس الاتحادي اليمني يمكن أن تخصص في مناطق مختلفة من البلاد بالتحديات الأمنية الخاصة بكل منطقة والتي تبرز هناك. يشير أردماجي إلى أن المهام يمكن أن تشمل مكافحة التهريب ومكافحة الإرهاب وحماية الموارد الطبيعية<sup>٤٤</sup>.

<sup>٤٢</sup> إلبونورا أردماجي، "نخج الشبكة في إصلاح القطاع الأمني في اليمن: من النهج المتمحور حول الجيش إلى النهج المجتمعي"، أندريا سيلينو وأناليزا بيرتيجيلا (محرران)، النزاعات والأوبئة وبناء السلام: وجهات نظر جديدة حول إصلاح قطاع الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ٢٠٢٠، ص ٨٣.

<sup>٤٣</sup> أردماجي، المرجع نفسه، ص ٩٥.

<sup>٤٤</sup> المرجع نفسه، ص ٩٦.

الأهم من ذلك، فإن القوات الاتحادية شبه العسكرية وقوات الشرطة المحلية ستوفر طريقة أبسط وأقل تكلفة بكثير لدمج المقاتلين السابقين الذين تم نزع سلاحهم في المجتمع. سيكون من الصعب كثيراً بناء جيش مركزي كبير ثم استيعاب المجموعات المتحاربة المختلفة فيه. ودفعت تكاليف جيش بهذا الحجم من شأنه أن يكون باهظاً بالنسبة لاقتصاد يعاني أصلاً من ضرر شديد. ومن المرجح أن يصبح الوضع في اليمن مثل الوضع في لبنان، حيث لا يمكن استيعاب سوى جزء ضئيل من مقاتلي القوات المسلحة غير الحكومية السابقين في الجيش الوطني.

في الختام، قد يكون النهج المتواضع الذي ينطلق من أسفل لأعلى والذي يتعلم من بعض الحالات التي تمت مناقشتها أعلاه هو السبيل للذهاب في المستقبل حيث يتعلق الأمر بتطوير القوات البرية. ومع البحرية وخفر السواحل والقوات الجوية، فإن النظام من أعلى إلى أسفل - القائم على الجدارة والذي يتم تشكيله لتنفيذ مهام محددة - يكون أكثر منطقية. في الوقت نفسه، يجب إدراك أن أي تقدم من هذا القبيل سيكون بطيئاً. بدون الإرادة السياسية والتغييرات الهيكلية، سيكون الأمر عديم الجدوى في النهاية.

## ٥. عن الكاتب

أميت جوبتا أستاذ مشارك في كلية الحرب الجوية التابعة للقوات الجوية الأمريكية، ألاباما. ركزت كتاباته على إنتاج الأسلحة وانتشار الأسلحة، وقضايا الأمن الداخلي في المجتمعات غير الغربية، وسياسات جنوب آسيا وأستراليا الأمنية، وسياسات الشتات، فضلاً عن الثقافة والسياسة الشعبية. كتب مؤخراً عن التنافس بين الولايات المتحدة والصين وتأثير الديموغرافيا على السياسة الخارجية للولايات المتحدة. يعتبر الكاتب مؤلف ومحرر لثمانية كتب، ونشر له العديد من المقالات في مجلات عالمية مختلفة مثل Orbis و Asian Survey و Security Dialogue و The Round Table و Mediterranean Quarterly والمجلة الدولية لتاريخ الرياضة والرياضة في المجتمع.

منتدى الاتحادات الفيدرالية هو منظمة دولية تعمل على تطوير وتبادل  
الخبرات المقارنة حول ممارسة الحكم الفيدرالي واللامركزي من خلال شبكة  
عالمية